

مراجعات الكتب | Book Reviews

مراجعة كتاب "الأعداء النافعون:"

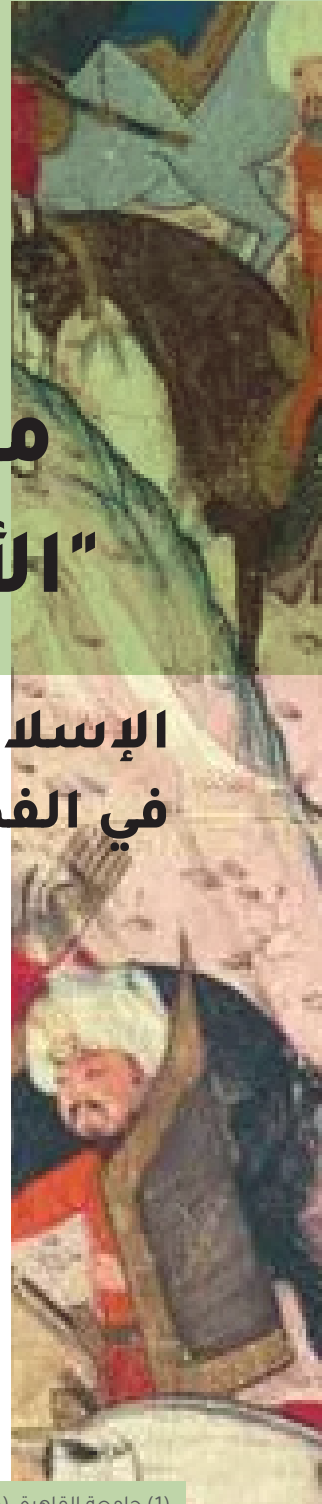
الإسلام والإمبراطورية العثمانية
في الفكر السياسي الغربي"

Review of the book

"Useful Enemies: Islam and the
Ottoman Empire in Western
Political Thought"

هبة ماهر⁽¹⁾

Heba Maher



نبذة عن المؤلف:

مؤلف هذا الكتاب هو نويل مالكولم الذي ولد عام ١٩٥٦م بإنجلترا وحصل على الدكتوراة في التاريخ من جامعة كامبريدج.

بدأ مالكولم حياته المهنية بالعمل في الصحافة، وتخصص في كتابة المقالات السياسية في عدة صحف ومجلات إنجليزية. تفرغ مالكولم عام ١٩٩٥م بصورة تامة للكتابة، وكُرِّمَ عام ٢٠١٣م عن كتابه عن توماس هوبز. أنتج نويل مالكولم إنتاجًا كبيرًا من الكتب، واهتم بصورة خاصة بتاريخ البلقان وبالعلاقة بين الدولة العثمانية وبين الغرب بداية من القرن الخامس عشر.

من مميزات كتابات نويل مالكولم اعتماده على الوثائق والمصادر التاريخية الأصلية نظرًا لإلمامه بالعديد من اللغات، وذلك لأنه -كما قال في أحد اللقاءات- كان يقضي أوقات فراغه إبان دراسته الجامعية في معمل اللغات بالجامعة لتعلم لغة جديدة. يتضح هذا الأمر بصورة خاصة في كتابه الذي بين أيدينا حيث أن جل الترجمات الواردة في الكتاب -وهي كثيرة- من صنيع الأستاذ مالكولم ذاته.

عن الكتاب:

كانت بداية هذا الكتاب على هيئة سلسلة من المحاضرات التي ألقاها المؤلف عام ٢٠٠١م في جامعة أكسفورد تحت عنوان "الإسلام والعثمانيون والاستبداد الشرقي في الفكر السياسي الغربي من عصر النهضة إلى عصر

التنوير". اكتسبت هذه المحاضرات أهمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبداية ما أطلق عليه "الحرب على الإرهاب"، والدعاية العامة الموجهة ضد الإسلام السياسي. من هنا بدأت فكرة تحويل هذه المحاضرات إلى كتاب، ولكن المؤلف أتر أن يؤجل هذا المشروع إلى أن يتفرغ لدراسة الموضوع دراسة مستفيضة حتى يخرج الكتاب بصورة جيدة. بالفعل صدر الكتاب عام ٢٠١٩م عن جامعة أكسفورد في قرابة خمسمائة صفحة، مع قائمة كبيرة من المراجع المحال عليه.

يهدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على التغيرات الذي مرت بها رؤية الغرب للعالم الإسلامي والدولة العثمانية منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر. كما يفصل بداية ظهور مصطلح "الاستبداد الشرقي" الذي بدأ باعتباره محاولة لوضع حد للانبهار الغربي بالنظام السياسي العثماني، وذلك لما حققه العثمانيون آنذاك من نجاحات عسكرية هائلة. يبين الكتاب أيضًا الكيفية التي تحولت بها الانتقادات الموجهة للنظام العثماني إلى انتقادات للدين الإسلامي ذاته وتصويره غطاءً جذابًا لأطماع سياسية، ثم يوضح الكتاب الطريقة التي جرى بها تعميم هذه الانتقادات حتى صارت تشمل الأديان كلها، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى انتهاج السياسة الأوروبية النهج العلماني، واستبعاد الدول الأوروبية للدين من المجال العام وحصره في المجال الخاص. ومن هنا أتت تسمية الكتاب، حيث إن العلاقة بين الغرب وبين الدولة العثمانية هي ما حدا بالغرب لإعادة التفكير في

في الدين الإسلامي، ولم يتطرق إلى تداعيات وأثار هذه النظرة على العلاقات البشرية اليومية بين أفراد الطرفين.

يبدأ الكتاب في **الفصل الأول** ببيان الزلزال الفكري والديني الذي أحدثه نجاح العثمانيين في دخول القسطنطينية بعد فترة حصار طويلة، والكيفية التي حُلِّ بها هذا النجاح في مراكز العالم الغربي الأخرى. ونحن نستشعر الحضور المهيمن للدين في الكيفية التي علل بها نجاح العثمانيين العسكري باعتباره عقوبة إلهية لنصارى الشرق جراء رفضهم الخضوع للكنيسة الغربية. ومثل هذا التعليل عمل على توكيد صحة العقيدة الكاثوليكية من جهة، ومن الجهة الأخرى حض على الوحدة بين طرفي العالم المسيحي.

ومن الجدير بالذكر أن محاولات حشد المسيحيين الغربيين لقتال العثمانيين اعتمدت على التحويل من معاناة النصارى تحت حكم العثمانيين، وذلك لأن تعليل قتال الآخر باعتباره واجباً دينياً لم يكن أمراً معروفاً في الديانة النصرانية، بل إن الكنيسة -منذ القرن الثالث عشر الميلادي- قد رضخت لتملك المسلمين أراضي النصرانية، ولم تجعل ذلك مبرراً للجهاد، بل أباحت للنصارى الاستمرار في سكنى هذه البلاد بعد سيادة المسلمين عليها.

حاولت الكنيسة الغربية حماية نفوذها بشتى الطرق؛ لأنها كانت على قناعة بأنها تشكل هدف المسلمين القادم، وبالتالي عمدت إلى حشد الجموع لمجابهة المسلمين

نظمه السياسية، وابتكاره لمفاهيم سياسية مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور الوسطى، الأمر الذي بدوره نقل العالم الغربي من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

تعود أهمية الكتاب إلى تتبعه التطورات الفكرية التي واكبت اصطدام الغرب المسيحي بالدولة العثمانية في بداية العصور الحديثة بالتفصيل، وبيان الكيفية التي ساهم بها هذا الاصطدام في تشكيل الهوية الأوروبية الحديثة. ويركز الكتاب على فترة زمنية ذات أهمية خاصة في تشكيل الفكر الأوروبي الحديث، وهي بداية عصر النهضة، ونظراً لأن الفكر الإنساني عملية ممتدة فإن الكتاب يساعد في تجلية جذور العديد من الصور النمطية التي سادت آنذاك ثم استصحابها الغرب منذ ذلك الوقت، وصارت لها الهيمنة في العصر الحديث. ونظراً للنفوذ الحالي الهائل الذي تتمتع به الثقافة للغربية، فقد أثر انتشار هذه الصور في رؤية المسلمين لذاتهم ولما مضى من تاريخهم. ويتضح من الكتاب كيف أن فكر عصر النهضة قد نشأ محملاً بآثار الفكر الكنسي الذي كانت له السيادة في ذلك الزمان، ولم ينشأ فكراً علمياً محايداً، بل ظلت بداخله العديد من تحيزات ذلك الزمان.

يدور الكتاب في ستة عشر فصلاً تتناول المحطات الرئيسية التي مر بها الفكر السياسي الغربي تجاه الإسلام وممثلته في أوروبا، الدولة العثمانية، ومن الجدير بالذكر أن الكاتب اقتصر على ما يتعلق بالجانب الفكري لنظرة الغرب للسياسات العثمانية والتشريعات السياسية

واعتبره آخرون كقرآ. كما ظهرت الكتابات التي تربط بين علو المسلمين في الأرض وبين أحداث آخر الزمان، وحاول البعض الربط بين المسلمين وبين يأجوج ومأجوج جاعلين الترك العثمانيين من نسل الأخيرين.

في المقابل وجدت عدة تقارير وصفت أحوال المسلمين مع التركيز على مزاياهم وخصالهم الحسنة وذلك إنما كان لدم ما آل إليه واقع نصارى ذلك العصر، ولم يكن توصيفاً محايداً لواقع المسلمين، فكانت هذه التقارير بمثابة دعوات إصلاحية لتصحيح مسار النصارى في صراعهم مع العثمانيين.

مثَّل القرنُ السادس عشر ذروة الصراع العسكري بين العثمانيين وبين الإمبراطورية الرومانية، وفي **الفصل الثالث** يتناول الكاتب بعض تفاصيل هذا الصراع، حيث ذكر العديد من النقولات التي تناولت آراء المعاصرين آنذاك. ويلاحظ أن إضفاء الروح الدينية -من جانب النصارى- على هذا الصراع إنما كان بهدف تجييش القوى ضد المسلمين، وإلا فإن العديد من المفكرين اتهموا الإمبراطور النصراني بأنه إنما يريد بسط سلطانه على ما حوله من الأراضي. وفي النقولات التي أوردها المؤلف يمكننا التعرف على الروح العلمانية الناشئة آنذاك، فبجانب كتابات الكنيسة، داعت كتابات لمفكرين آخرين من خارج المجال الكنسي، وهؤلاء هم رواد مفكري العصور الحديثة، حيث اعتمدت كتاباتهم على النظر العقلي المجرد، سواء عند الكلام عن العثمانيين أو عن ملوك النصارى. ونحن نشهد في هذه الكتابات انحساراً

عسكرياً. نظرًا لتشرذم أمراء أوروبا واقتتالهم الداخلي فقد بائت جل هذه المحاولات بالفشل مما جعل الكنيسة تعتمد إلى استحضر هوية متخيلة لا تعتمد على الجغرافيا وإنما على الثقافة المشتركة، وبالطبع كانت النصرانية إحدى أهم أعمدة هذه الثقافة المشتركة.

مع توسعات الدولة العثمانية في أراضي النصارى تزايد حضور الإسلام في الحياة العامة مما أجبر النصارى على إعطاء الإسلام مزيداً من العناية لدراسته والتعرف عليه.

في **الفصل الثاني** عمد الكاتب إلى دراسة وتحليل النصوص الأولية التي كتبها نصارى ذاك الزمان عن الدين الإسلامي. كانت المراكز الرئيسية التي اختلط فيها أفراد الديانتين هي: الأندلس، وبلاد الرافدين، وبلاد الإمبراطورية البيزنطية، وهذه المناطق هي التي صدر عنها عامة النصوص التي تناولت الإسلام والمسلمين. ويلاحظ أن جل هذه النصوص عملت على رمي الإسلام بتهم باطلة وإثارة العديد من الشكوك حول الدين وحول رسوله، باعتباره مصدر هذا الدين، وقد ظلت الكثير من هذه الشبهات منبعهاً للكتابات المعاصرة ضد الإسلام، ولم يتناولها أحد بالنقد والتمحيص، حتى مع ظهور بطلانها لمفكري عصر النهضة وما بعده من العصور. وقد كان التشابه في بعض الأصول بين الإسلام وبين النصرانية من الأمور التي أدت إلى اختلاف النصارى في توصيفهم الإسلام، فعده البعض انحرافاً عن المسيحية وجعلوه قريباً للفرق الضالة،

كان مارتن لوثر حاسماً في رفض استخدام القوة سواء للدفاع عن العقيدة أو لنشرها، إلا أنه مع تمدد النفوذ العثماني تجاه وسط أوروبا -خاصة بعد حصار فيينا- نراه يدعو صراحة إلى المواجهة العسكرية، جاعلاً قتال العثمانيين واجباً دينياً.

من النقاط الأخرى التي كانت مثار خلاف بين طوائف النصارى هي مدى التشابه بين كل طائفة منهم وبين العثمانيين، فنجد أن الكاثوليك قد رموا البروتستانت بالتقارب مع العثمانيين وذلك لاشتراك الاثنين في رفض بعض الأصول الكاثوليكية. وفي المقابل أصراً البروتستانت على أن الكاثوليك هم الأقرب للعثمانيين وذلك لتزايد أعداد الكاثوليك الذين اعتنقوا الإسلام.

ظلت اتهامات الكاثوليك عالقة بالبروتستانت، وذلك لاستغلال الأخيرين الصراع الدائر بين الهابسبورغ وبين العثمانيين في تحقيق استقلالهم السياسي عن إمبراطورية الهابسبورغ، وقد تناول الكاتب التحالفات السياسية التي كانت قائمة بين الأطراف المختلفة آنذاك في الفصل الخامس.

تدل الدراسات المعاصرة أن الدولة العثمانية كانت لاعباً حاضراً في السياسة الدولية بصورة متزايدة منذ القرن الخامس عشر، وأنها كانت أحد أطراف الصراع الدائر بين أباطرة الهابسبورغ من جهة وبين ملوك فرنسا من الجهة الأخرى. وقد أثارت هذه التحالفات السياسية العديد من الجدالات الدينية في أوروبا حول مشروعية التعاون مع غير النصارى ضد نصارى آخرين، وذلك لنشوء حالة سياسية جديدة تستدعي النظر؛ حيث إن مناط

للحضور الديني، وإن ظلت كتاباتهم متشعبة بروح عصرهم الدينية. عمد هؤلاء المفكرين إلى تحليل نجاحات العثمانيين العسكرية تحليلاً مادياً بغير استحضار لفكرة العناية الإلهية أو العقوبة الربانية وهذه كانت أهم النقاط التي ميزت بحوثهم عما سبقها. أدت هذه التحليلات لطبيعة الجيوش العثمانية والجيوش النصرانية إلى إمدادنا بوصف جيد لنظام الإنكشارية العثماني قبل أن يتحول إلى طبقة متسلطة، وقد كالت جل هذه الكتابات المدح للجنود العثمانيين ولنظامهم العسكري لانضباط أفرادهم، وكذا باعتباره وسيلة مفتوحة أمام العوام للترقي الاجتماعي.

لم يقتصر الصراع الدائر في وسط أوروبا على التنافس العسكري، وإنما نشأت هناك أيضاً أهم الحركات الإصلاحية في الديانة النصرانية، وهي البروتستانتية. استغلت الطوائف النصرانية المتصارعة البعد السياسي في جدالاتهم الدينية، وهذه الجدالات والرؤى هي موضوع الفصل الرابع.

كانت أهم النقاط التي جرى نقاشها في هذه الجدالات الدينية هي شرعية مقاتلة العثمانيين؛ كما سبق معنا فإن الكنيسة قد سبق أن قننت سيطرة المسلمين على أراضي النصارى ولم تجعل ذلك موجباً لقتالهم، ولكن مع تزايد التهديد العثماني لأراضي النصارى عمدت الكنيسة إلى بعث حركة الجهاد، تارة تحت مزاعم تحرير النصارى من ظلم العثمانيين، وتارة أخرى تحت مزاعم ضرورة الدفاع عن حياض النصارى. ونحن نرى نفس هذا التطور في الفكر البروتستانتية، فبعد أن

نقلتها هذه التقارير تحمل العديد من السمات الإيجابية، الأمر الذي أحيى الحركات الإصلاحية في العالم الغربي، كما أنه أعطى المفكرين مثلاً كاملاً يمكن العمل عليه واقتباس بعض نظمه للنهوض بالمجتمعات الغربية. كانت أهم النقاط الإيجابية التي أثارها هذه التقارير هي غياب التفاوت الطبقي في بلاد المسلمين، وقيام الترقى على الأفضلية وليس على الدم؛ أيضاً سرعة إجراءات القضاء وسهولة الوصول للحكام؛ وكذا كانت عناية الأغنياء بالفقراء وعملهم على تيسير سبل الحياة الكريمة لهم من النقاط التي تكرر ذكرها في هذه التقارير. يلاحظ أن هذه النقاط كانت تمثل النقيض التام للأوضاع المزرية داخل المجتمعات الأوروبية آنذاك، وقد عملت الكنيسة على تبرير هذه الأوضاع تبريرات دينية الأمر الذي أنتج ثورة الغرب العارمة على الكنيسة وعلى الدين في القرن الثامن عشر والتي استمرت تداعياتها حتى العصر الحالي، وبالرغم من ذلك فقد أُفيل الدولة العثمانية في قيام حركات نقدية داخل أوروبا، ونادراً ما يُشار إليه.

لم يعزُ كتاب هذه التقارير محاسن المجتمعات الإسلامية إلى الدين، بل ظل الإسلام بالنسبة لهم شراً مطلقاً وخطراً يجب العمل على محوه، وكان تبرير معظم من نادوا باقتباس نظمه هو ضرورة مجابهة هذا الخطر واستئصاله باستخدام سلاحه، أي أن الاقتباس هنا كان للضرورة الدينية، وذلك يدل على أنه حتى منتصف القرن السادس عشر كان الدين وحفظه يمثل المشروعية الوحيدة للدولة في السياسة الغربية.

التعاون هنا لم يعد المصالح التجارية، ولم يعد الدفاع عن أراضي مسيحية ضد مخاطر خارجية، وهي الأمور التي كان قد استقر الأمر على تسريعها من قبل رجال الدين المسيحي. وإنما صار الكلام الآن عن جواز استعانة ملوك فرنسا الكاثوليك بالسلطين العثمانيين لمواجهة المطامع التوسعية لأباطرة الهابسبورغ الكاثوليك، وقد قام كل طرف من النصارى بحشد الحجج لتشريع موقفه السياسي. هذه الحالة السياسية والجدالات التي دارت بسببها سارت بالفكر السياسي الأوروبي عدة خطوات تجاه العلمانية: إذ إن أهم حجج المسوغين للتعاون مع المسلمين كانت مسألة الضرورة، بينما ظلت أقوى الاعتبارات لرفض هذا التعاون دينية بالأساس. كما أدى نفس قيام هذه التحالفات إلى تطوير أسس السياسة الدولية بغير اعتبار لديانات الحكام: إذ لم يعد الأمر مقتصرًا على منح حقوق تجارية لجماعات من التجار، والعمل على تأمين تحركاتهم، كما في الماضي؛ وإنما صارت هناك عهود ومواثيق بين طوائف متخالفة في العقائد، وهذه العقود يجب أن تحترم لضمان السلام العالمي.

في الفصل السادس يتناول الكاتب بالتحليل الوضع العالمي الناشئ في القرن السادس عشر إثر تزايد السفارات الدبلوماسية بين الغرب -خاصة فرنسا- وبين بلدان الدولة العثمانية، الأمر الذي بدوره أدى إلى ظهور العديد من التقارير التي تصف الحياة في بلاد المسلمين. صدرت هذه التقارير عن مجموعة متنوعة من الأشخاص تتراوح بين مبعوثي البلاط الملكي والرحالة الأوروبيين، إلى أسرى الحروب والعبيد، وقد كانت الصورة التي

يعتبر الفصل الثامن امتدادًا للفصل السابع، حيث عرض المؤلف أفكار أحد المفكرين الآخرين ممن كانوا على صلة وثيقة بالكنيسة، وهو توماسو كامبيلا الإيطالي. هنا أيضًا يمكن بسهولة ملاحظة الأثر القوي للإسلام على أفكار كامبيلا في كتابه "مدينة الشمس"، الذي يستعرض فيه كامبيلا رؤيته للمدينة الفاضلة. ومن المهم هنا ملاحظة أنه بنهاية القرن السادس عشر كانت العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الغربية -حتى وإن تخللها فترات اقتتال- متشعبة بحيث أتاحت للمفكرين الغربيين الاحتكاك بنظم المسلمين ومجتمعاتهم احتكاكًا دائمًا، فصارت العديد من خصائص العثمانيين مثار نقاش وتحليل.

من أكثر النظم العثمانية التي حظيت بنقاش من قبل المفكرين الغربيين كان نظام الإنكشارية. فمن جهة عده البعض نظامًا يتيح للعوام الترقى الاجتماعي وإحراز التقدم السياسي كل بحسب كفاءته، ولكن في الجهة المقابلة نجد من حلل هذا النظام تحليلًا نفعيًا فاعتبره وسيلة مأكرة من قبل السلاطين العثمانيين لتجفيف منابع القوى المقاتلة في الدول المفتوحة، وكذا لاستفراغ قوة المعارضة في القتال الخارجي. وهنا من المهم ملاحظة أنه حتى مع التحليل السلبي لهذا النظام إلا أنه يمكن استنتاج أن الاتفاق كان قائمًا على أنه لم يكن نظامًا جبريًا ولا تعسفيًا بل كان وسيلة حراك اجتماعي يسعى إليها البعض طواعية كل بحسب قدراته، وكان خضوع هؤلاء الجنود للسلطان العثماني التام من أسباب ظهور فكرة الاستبداد الشرقي.

في الفصل السابع انتقل الكلام إلى النظريات السياسية لإقامة الدول، وقد بدأ هنا الصراع بين الرؤية الدينية التي تجعل قيام الدولة لحفظ الدين، وبين نظرية مكيافيلي التي كانت أول النظريات العلمانية ظهورًا. ويتناول هذا الفصل فكر مكيافيلي، الذي يعتبر علامة فارقة في الفكر السياسي الغربي، نظرًا لأنه أول من أخرج الدين من معادلة السياسة، فلم يعد الدين عنده هو الغاية العظمى، وإنما صارت الدولة هي الغاية. ومن المهم هنا ملاحظة أثر الدولة العثمانية في إثارة هذه التغيرات الفكرية؛ إذ إن المحرك الأساسي لجميع هؤلاء المفكرين كان النجاح العسكري والاجتماعي المشهود للدولة العثمانية التي كانت في نظرهم على ديانة باطلة، في مقابل الأوضاع السيئة التي تعيش فيها المجتمعات النصرانية، بالرغم من كون أتباعها -في نظرهم- على الحق.

اعتبر مكيافيلي العامل الأهم هو فاعلية النظام الديني وليس صوابه، وهكذا فقد فصل بين المجال والديني والمجال الأخروي.

في المقابل واجه مفكرو الكنيسة أفكار مكيافيلي بالهجوم الشديد، وتلا نشر كتابه نشر العديد من الكتب التي تشابكت مع أطروحاته، ولكن حتى تلك الكتب التي رفضت التوجه العلماني لدى مكيافيلي نجد أنها قد فقدت بدرجة ما بوصلة الحق والباطل، فصارت تشرع استخدام الوسائل غير الدينية لتحقيق العلو الديني، وإن ظلت الغاية الكبرى لديهم هي حفظ الديانة المسيحية.

قائمة بين السلطان وبين جنود الإنكشارية، حيث إن الكثير منهم كانوا عبيدًا اشتراهم السلاطين، وهكذا قنن استخدام المصطلح. مر الفكر الغربي بمرحلة انتقالية هامة في نهاية القرن السادس عشر، حيث قام أحد الكتاب بتغيير الرؤية الغربية حيال محاسن النظام العثماني كلها، وصورها بصورة سلبية؛ فصار النظام والانضباط خنوفاً ومذلة، وصار إجراء العدالة مكرًا ودهاء، وأما غياب طبقة متسلطة من النبلاء فعد استبدادًا. ويلاحظ أن هذه الصورة القائمة هي التي استقرت في الفكر السياسي الغربي.

انتقل الكاتب في الفصل العاشر إلى ذكر التحليلات الغربية لنقاط ضعف العثمانيين ونقاط قوتهم آنذاك، وقد كانت تلك التحليلات مرحلة مهمة في تشكيل الفكر الغربي السياسي الحديث حيث إنها كانت تتناول الجوانب العسكرية والسياسية لحياة العثمانيين.

بدأ الضعف يظهر في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليم الثاني، في أواسط القرن السادس عشر، الذي كان أول من ترك الجهاد والغزو وأثر الدعة والراحة، وقد طال الفساد الحاشية والولادة حيث عمدوا إلى التسلط على الرعية ونهب أموالهم مما أثار السخط الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، أدى فساد الإنكشارية إلى زوال هبة الحكم العثماني؛ إذ صار السلاطين ألعوبة بيد الجنود، يقلون من شأواً ويأتون بمن رضوا.

لم تخف هذه الأمور عن الغربيين الذين كانوا يسكنون في أراضي الامبراطورية، وقد قارن كتاب

خصص الكاتب الفصل التاسع لمعالجة فكرة الاستبداد الشرقي موضعًا نشأة هذه الفكرة وبداية ظهور المصطلح كلفظ دال على نظام حكم خاص، إلى أن صار لصيقًا بالحكم العثماني.

بدأت نظرية الاستبداد الشرقي كمحاولة من قبل بعض المفكرين الغربيين لتفسير انضباط المجتمعات العثمانية وطاعة رعاياها لحكامهم، فقالوا إن السلاطين العثمانيين يعتمدون على القهر والقوة التعسفية لضمان حصولهم على طاعة الرعايا. وقد كان السبب في اللجوء لهذا التفسير هو ما شهده هؤلاء المفكرين من استقرار في المجتمعات وغياب الثورات، الأمر الذي بدوره لم يستطيعوا تبريره بغير الثناء على السلطان ذاته، والذي كان يمثل بالنسبة للعديد منهم رأس الشر.

لجأ الغربيون في البداية لرمي السلطان العثماني بالطغيان، ولكن هذه التهمة لم تثبت أمام النقد؛ وذلك لأن حكم السلطان كان برضا الرعية. عمد الغربيون بعد ذلك إلى دراسة نظام الحكم العثماني من خلال التراث السياسي لأرسطو، فوجدوا أن أرسطو قد تكلم بالفعل عن "الاستبداد" وجعله علاقة قانونية بين السيد وبين عبيده، يسعى فيها السيد إلى تحصيل مصلحته الخاصة، الأمر الذي يعود بالنفع على العبيد، وإن كان ذلك ليس مقصودًا لذاته. صار الآن ضروريًا إيجاد علاقة عبودية بين السلطان وبين الرعايا لتبرير استخدام مصطلح الاستبداد في وصف نظام الحكم العثماني، وبالفعل كانت هذه العلاقة

في الفصل الثاني عشر تناول الكاتب التحليلات الغربية للإسلام باعتباره وسيلة سيطرة سياسية، ونلاحظ في هذه التحليلات اختلاط الأمر بين سياسات الدولة العثمانية ككيان سياسي وبين التشريعات السياسية في الإسلام. وقد انتقلت انتقادات الغربيين من الأول إلى الثاني. أبدى بعض المفكرين الغربيين إعجابهم الشديد بالعديد من التشريعات السياسية في الإسلام وإن ظل إعجابهم بها باعتبارها تشريعات وضعية تهدف للضبط الاجتماعي، وبغير اعتبار للجانب الروحي لها. وفي المقابل أثار آخرون الكثير من الانتقادات لهذا التشريعات ولشخص الرسول الكريم ﷺ.

من المسائل التي جرى الكثير من البحث حولها والتي كان لها أثر كبير على مسار الفكر السياسي الغربي مسألة التفريق بين السلطة الدينية والسلطة الروحية للحاكم وللمفتي، حيث إن البعض رأى أن الحاكم هو صاحب اليد العليا، لسلطته في إقالة أو إقرار المفتي، بينما نظر آخرون إلى المفتي باعتباره صاحب السيادة الحقيقية؛ لأن أمره نافذ حتى على الحاكم.

يعد الفصلين الثالث عشر والرابع عشر بمثابة جزئين متصلين لبسط فكرة واحدة، وهي من الأفكار الهامة في الكتاب؛ إذ يبين الكاتب في هذين الفصلين تطور استخدام المفكرين الغربيين للإسلام وأثر ذلك في تطوير الفكر السياسي في الغرب. بدأ الأمر كما سبق معنا بانتقادات لشخص الرسول الكريم باعتباره واضع الدين، ثم قام بعض المفكرين المحايدون فأشاروا أن جميع مثل هذه الانتقادات يمكن

هذه التحليلات بين العثمانيين وبين الرومان باعتبارهم إمبراطورية سابقة، واستنتجوا من هذه المقارنات عوامل الانهيار الوشيك للعثمانيين بغير اعتبار للقدر الإلهي كما في الكتابات السابقة. كان الهدف من هذه الكتابات هو حث حكام الدول الغربية على قتال العثمانيين باعتبار زوال شوكتهم وسهولة القضاء عليهم، وكانت أهم التبريرات المعطاة لذلك فساد أجهزتهم الإدارية والعسكرية.

مع تعالي الأصوات المنادية بالهجوم على العثمانيين بدأت الكتابات التي تحاول تشريع هذا الهجوم، إذ -كما سبق معنا- كان موقف الكنيسة الرسمي هو جواز الرضوخ لحكم "الكفار" عند وقوعه. اختلطت في هذه الكتابات الرؤى الدينية بالرؤى العلمانية حيث كانت السياسة ما تزال دائرة بين الأمرين، فمن جهة كان القضاء على العثمانيين المسلمين ضرورة لضمان بقاء المسيحية ديانة مهيمنة في أوروبا، فكان المحرك هنا هو الانتصار للمسيحية. ومن الجهة الأخرى كان توجيه الملوك الغربيين ضد عدو مشترك يحول ضد اقتتالهم وصراعهم فيما بينهم.

ظهرت أيضا في ذلك الوقت -وأواخر القرن السادس عشر- العديد من الدعوات التي تنادي بضرورة توحيد أوروبا -كاثوليكا وبروتستانتا- للقضاء على العثمانيين. وقد أدى الصراع مع العثمانيين بالفعل إلى إعادة هيكلة علاقات القوى داخل أوروبا، ثم أتت حرب الثلاثين عامًا ومعها أعيد بحث الكثير من أسس السياسة الغربية الحديثة، وإن ظلت السياسة حتى نهاية القرن السابع عشر محملة بالنفس الديني.

النظرة السلبية على رؤيتهم للنظم العثمانية، وظهرت الدعاوي لنظم حكم جديدة تمنح المحكومين المزيد من الحرية السياسية⁽²⁾.

عمد بعض الغربيين في تفسيرهم للنمط العثماني أو الشرقي إلى ربطه بعوامل بيئية خارجية، واستنبطوا من ذلك حتمية سيادة هذا النمط في الشرق، ومن هنا بدأ تنميط الشرق في صورة معينة، والتي استُغلت لاحقًا في عصور الإمبريالية. من أهم الكتب التي نشرت آنذاك ودار حول أطروحته الكثير من الجدل كتاب مونتسكيو "روح القوانين"، الذي خصص الكاتب الفصل الأخير لعرض أفكاره. ولعل نقشي الفساد في الدولة العثمانية هو ما حدا بدم نظامها السياسي بعد ما كان مثار إعجاب.

لم يفت الكاتب في نهاية كتابه الإشارة إلى تقاطع هذا الكتاب بصورة ما مع فكرة كتاب الاستشراق لإدوارد سعيد، والذي يعد المصدر المختار عند الكلام عن علاقة الغرب ثقافيًا بالشرق، حيث ذكر الكاتب أن رؤية كتاب الاستشراق يجب أن تراجع في ضوء النقول الواردة في كتابه، والتي يتبين من خلالها أن دوافع دارسي الإسلام كانت شتى، ولم تكن لخدمة القوى الاستعمارية؛ إذ كانت السيادة آنذاك للدولة العثمانية. وإنما كان احتكاك الغرب بالإسلام أحد العوامل التي ساعدت في تطور الفكر السياسي الغربي.

توجيهها لموسى عليه السلام أيضًا، ومع ذلك فإن بداية الحراك الحقيقي ضد المسيحية أتت حينما جمع أحد المفكرين بين الثلاث رسل في نص واحد باعتبار التشابه الكبير بينهم. كان هذا النص الذي كتب عام 1688م أول انتقاد غربي لرسول النصرانية. وقد عمد كاتبه إلى بيان منافاة الكثير من عقائد النصرانية للقواعد العقلية، مما يدل على خطأ الديانة. وقد ظلت إشكالية رمي الإسلام بتهم يمكن إلحاقها بالنصرانية، عقبة في طريق المفكر الغربيين؛ إذ لزمهم أحد الأمرين: إما الاعتراف بصواب الإسلام، وإما نبذ النصرانية.

كانت للكنيسة آنذاك سطوة هائلة ولذا اقتصر المنتقدون للنصرانية على التلميحات، وكان فولتير أحد أهم هؤلاء. تكمن أهمية فولتير في أنه عمم الانتقادات الموجهة للدين الإسلامي إلى جميع الأديان فأنشأ توجهًا معاديًا للدين استمد منه الفكر الحديث الكثير من الآراء.

في آخر فصلين من الكتاب تناول الكاتب مفهوم الاستبداد بالتفصيل، وأوضح تغير الرؤية الغربية تجاه النظام العثماني في القرن السابع عشر وما بعده، حين بدأت الحركة العلمية الناشئة في البحث عن تفسيرات مادية للظواهر الاجتماعية والسياسية الموجودة، وذلك في إطار محاولة الفكر التنويري إيجاد نظم وأسس جديدة لإقامة المجتمعات الغربية. قام المفكرين الغربيين مرة أخرى بتحليل النظم السياسية في الدولة العثمانية وفي البلاد الغربية، ولكن هذه المرة هيمنت

(2) ينبغي تذكر أن تلك الأحداث كانت في إطار الثورة الإنجليزية.